الفصل الثالث

فيضان على ضفاف النيل

فى مرحلة الستينات من القرن التاسع عشر قامت حرب أهلية طويلة فى أمريكا وكان لابد من توقعها وإن لم يرد أحد أن يواجه هذا التقدير. وأوقفت بضربة واحدة معظم إمدادات القطن عن العالم، وعطلت أكبر الصناعات الإنتاجية وحولت زغب الخيوط البيضاء إلى ذهب.

ولقد وصلت المجاعة ببطء إلى مصانع مانشستر وروان وفلاندرز والألزاس، وكانت الولايات المتحدة فى عام ١٨٦٠ تمد أوربا بخمسة أسداس ما تحتاج إليه من القطن، وفى ذلك العام كان المحصول رائعًا. وشعر تجار نيو أورليانز بقرب وقوع الحرب فأسرعوا بتصدير القطن إلى الأسواق فيما وراء البحار، وزادت سرعة التصدير بعد معركة (فورت سومتر). وفى الفترة ما بين يناير وأغسطس عام ١٨٦١ وصل إلى أوربا ما ينوف على ثلاثة ملايين بالة علاوة على الكميات التى كانت مخزونة، وفى الشهور التالية لم يكن قد شعر ببدء الأزمة إلا عدد قليل من أصحاب المصانع، وقد أدى ضعف الحصار الذى فرضه الإنجليز حول موانى الجنوب إلى اقتناع أصحاب المصانع بأن مخاوفهم من الحرب كان مبالغًا فيها.

ولم يكد يحل عيد الميلاد حتى تغير الموقف، فلم يكن هناك نقص بعد، ولكن الكميات الجديدة الواردة من القطن كانت قليلة، واحتمال أن تطول الحرب فى الولايات المتحدة لم يدع أملا فى تحسن سريع. وارتفع سعر القطن الذى ظل ثابتًا عند ٧.٥ بنس للرطل فى النصف الأول من عام ١٨٦١ إلى ١٢ بنسًا فى أكتوبر من هذا العام. وبعد شىء من التردد قفز السعر بشكل ملحوظ خلال صيف عام ١٨٦٢ وفى نهاية أغسطس وصل السعر إلى ٢٦.٥ بنسًا للرطل. وقد سيطر المضاربون على البورصة وأخذوا يبيعون ثم يعيدون البيع - (أحيانًا خمسين مرة) فى قطن لم يغادر المخازن للتسليم أبدًا، واشتدت الأزمة فى لانكشير وأقفلت المصانع وأخذ آلاف من الرجال والنساء يجوبون الشوارع. وبينما نظمت اللجان للعناية بالجياع وضربت العائلة المالكة المثل بالمساهمة فى إغاثة البؤساء، كان البحارة ينهبون السفن ليبيعوا الغلال فى السوق السوداء، بسعر شلن للرطل. وفى فرنسا حيث ارتبطت هيبة الإمبراطورية واستقرارها بالدفاع عن معاهدة تجارية مكروهة شعبيًا مع بريطانيا، كانت فكرة الكساد فى حد ذاتها شيئًا هدامًا، ولما أصبح النقص فى القطن حادًا قيل إن نابليون الثالث كان مستعدًا إذا دعت الحاجة لوقف الحرب.

وقد استخدم أصحاب مصانع القطن (الذين كانوا فى خسارة يومية) كل مهارتهم للحد من الشلل، فقاموا بعمل منسوجات رفيعة - ولأول مرة منذ عهد نابليون الكبير أصبح الموسلين الخفيف هو الموضة وقاموا بعمل خليط مدهش من خيوط القطن والصوف أو الكتان لكى يحولوا جزءًا من العبء إلى المنسوجات الأخرى. وتعلموا تقوية خيوط القطن بواسطة الدقيق أو النشا الشىء الذى جعل وزن المصنوعات يزداد بحوالى النصف، وكل ذلك لم يؤد إلى النتيجة المطلوبة، فلم يكن هناك ما يكفى من القطن، وإذا كانت أمريكا لا تستطيع أن تمد أوربا باحتياجاتها منه، فلابد من العثور على مكان آخر يستطيع ذلك.

إن الأماكن الصالحة لزراعة القطن على النطاق التجارى قليلة فى العالم. وفى فترة ١٨٦٠ كانت الإمكانية العملية تتركز فى مصر والهند. وذلك بالرغم من أن القوى الصناعية كانت على استعداد فى محاولة يائسة لأن تجرب أى مكان - أسبانيا. أستراليا، حتى جزائر فيجى - أما الهند فكانت أكثر أهمية من مصر من زاوية الكم إذ كانت فى عام ١٨٦٠ تصدر من القطن إلى إنجلترا فقط ما يعادل المحصول المصرى كله. ولكن لسوء الحظ كانت تيلة القطن الهندى من القصر بحيث دعت إلى تغيير معظم آلات النسيج فى أوربا حتى تلائم هذه التيلة. هذا علاوة على أن القطن الهندى كان رديئًا لدرجة أن كلمة (سورات) كانت تعنى الإنتاج الرخيص الردىء.

إن التيلة القصيرة هى من عمل الطبيعة. ولا يمكن إصلاحها إلا بمرور الوقت، أما الرداءة فكانت من عمل الإنسان، ولذلك فهى قابلة للتحسين السريع. إلا أن المقاومة العنيدة من جانب الوسطاء الهنود للأفكار الغربية عن الأمانة فى التجارة والتعامل الحسن - كانت عقبة قوية شأنها شأن العوامل الجغرافية. ولذلك ظلت الحالة المنحطة للمحصول الهندى رادعًا أساسيًا عن استعماله خلال فترة رواج القطن. ولقد كان شراء القطن من بومباى عام ١٨٦٠ أمرًا يثير الضيق. فالبائع مصمم على الغش والمشترى أيضا مصمم على منعه. وبينما كان السمسار الأوربى بتكوينه الرقيق وكرامته المرهفة يقف بعيدًا ويحاول بمساعدة خدم محليين الحصول على بضاعة نقية من نوع واحد، كان التاجر الهندى يقف علنًا ينادى على بضاعته وينافق بالكلام المعسول ويظهر أفضل القطن من بالات مخلوطة. ويستبعد بالة رديئة ليضع أختها محلها.

وباختصار كان التاجر الهندى يظهر صبر القديس ليبيع بضاعة اللص. وفى النهاية يغلب التعب المشترى ويقرر شراء قطن أفضل قليلا من الذى رفضه فى أول الأمر، قطن ملىء بالشوائب بقدر ما يستطيع أن يحمل، ومع ذلك يسمونه قطنًا.

لهذه الأسباب كانت الحاجة إلى القطن الهندى ملحة فى سنوات العجز إلى الدرجة التى أهملت فيها اعتبارات النوع، وارتفعت الأسعار بدرجة كبيرة وعاشت البلاد فترة من الرخاء والمضاربة، يمكن مقارنة درجتها بأكثر فترات الرواج فى تاريخ التجارة. ومع ذلك، فقد ظل هذا الرواج سطحيًا وبقيت أسس الزراعة الهندية كما هى. لقد زادت صادرات الهند إلى أوربا على حساب الاستهلاك المحلى فقط وبقيت تكلفة الإنتاج عند مستوى لا يسمح بمنافسة القطن الأمريكى فى السوق العادية.

إن المشكلة كانت فى الواقع اجتماعية بقدر ما هى اقتصادية. فالأساليب الزراعية للفلاح الهندى أولية إلى حد محزن، ولم يكن لديه الدافع إلى تحسينها ولا وسيلة هذا التحسين. وإذ كان يعانى من أعباء الإيجار والضرائب إلى حد عيشة الكفاف كان من الطبيعى أن تشغل زراعة الحبوب اهتمامه ليأكل أكثر من زراعة القطن ليبيع. والذين كانوا يزرعون القطن كانوا يفعلون ذلك بمساعدة المرابين والتجار الذين كانوا يقدمون رأس المال والبذرة، وهم غالبًا ما يملكون المحصول قبل البذر.

والأكثر من ذلك فإن المرابى الذى كاد يحدد سعر المحصول مقدمًا، لم يكن يكتفى بأخذ كل أرباح الرواج لنفسه، بل كان يفضل التضحية بإمكانيات تحقيق أرباح أكبر على أن يرفع سعر الشراء التقليدى عن الفلاح فينخفض بذلك معدل الربح.

وفى مواجهة هذا الخليط من التقاليد العمياء، والتنفيذ المعكوس وقف رجل الأعمال الإنجليزى لا يحرك ساكنًا. وتساءل البعض: هل هذا مكان لا تنطبق فيه قوانين العرض والطلب؟. كتبت مجلة الأيكونوبست تعلق على ذلك قائلة: (إن هناك صعوبات غير عادية تنشأ من حالة المجتمع الغريبة. وهذه الصعوبات تقاوم الأثر الطبيعى لدوافع الفعل الإنسانى).

وأسوأ من ذلك فقد وجد التجار الأوربيون أنه يستحيل عليهم أن يتدخلوا ويقدموا الائتمان بشروط أفضل. فالمعارضة القوية من المرابين المحليين والمقاومة السلبية من جانب الفلاح الهندى (الذى كان شكه فى التغيير وخوفه من المرابى أقوى من رغبته فى الربح) قد خلقت عقبات لا يسهل التغلب عليها. كذلك لم يكن المزارعون الأوربيون على استعداد للتدخل ليحلوا محل الزراع الهنود فقد أدى الغموض والتخبط فى قانون الملكية الهندى إلى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبى للأرض. وعلاوة على ذلك فقد كان من الأسهل كسب المال من خلال أعمال الوساطة باستثمارات صغيرة بدلا من استخدام مبالغ كبيرة فى أعمال الزراعة غير المأمونة والتى تتطلب اتفاقًا كبيرًا. ومع خوف أصحاب مصانع النسيج فى لانكشير من المخاطرة بأموالهم فى تحسين وزيادة محصول الشرق وتصميم الحكومة البريطانية على مبدأ عدم التدفق

فى التدخل الطبيعى لرأس المال المستثمر، ظل القطن الهندى على حاله وضاعت فرصة لا تعوض فى آلاف السنين.

ولقد كان لمصر - مثل الهند - تاريخ طويل فى زراعة القطن. وصحيح أن إنتاج وادى النيل صغير إذا قيس بمحصول البنجاب والبنغال، إلا أن ما يعوض ذلك جزئيًا هو طول تيلة القطن (الجميل) المصرى الممتاز ويعتبر الثانى فى الجودة فى العالم كله بعد القطن الأمريكى. فى صناعة المنسوجات الدقيقة.

ومن ناحية أخرى فإن عناصر الضعف التى كانت تعوق كل المجهودات لتحسين القطن الهندى كانت قائمة فى مصر أيضًا. فقد كان الفلاح المصرى يشبه الفلاح الهندى تمامًا فى جهله وفقره وبدائيته والإصرار على هذه البدائية. بل إن وجود ملكية متنورة فى مصر (عشرة فى المائة تنور والباقى استبداد) تضرب المثل فى الزراعة الناجحة وتفرض التغيير على جماهير الفلاحين لم يكن إلا عبئًا فى غالب الأمر. ففى ظل الملكيات المستبدة لا تتطابق دائمًا المصالح الاقتصادية البعيدة والقريبة، ولا تكون السلطة دائمًا مصحوبة بالفهم ولا النوايا الطيبة بالحكم الصائب.

وهكذا، فإن محمد على - مؤسس الأسرة الخديوية وأبو مصر الحديثة والذى أدخل زراعة قطن الجميل كان يعتبر أن القطن معناه الدخل، ولقد كانت الزيادة فى الدخل التى حققها المحصول الجديد هى التى مكنته أن ينشىء الجيش والأسطول المصرى وينتزع بالقوة من القسطنطينية وراثة أسرته للعرش. وعلى ضوء هذه الأهداف السياسية اندفع محمد على فى زراعة القطن اندفاعا سريعًا. وفعل التوجيه النشيط من أعلى فعل السحر. فبعد ثلاث سنوات من إدخال زراعته عام ١٨٢٠ ارتفع إنتاج الجميل من ٦٥٠ رطلا إلى أكثر من ١٨ مليون رطل متفوقًا بذلك على كل الأنواع الأخرى القديمة. وقد سر المستوردين الأوربيين نوع التيلة الجديدة التى اكتسبت لنفسها مركزًا ممتازًا فى سوقى لفربول والهافر.

إلا أن جهود محمد على لزيادة دخله من القطن أثبتت فشلها فى المدى الطويل، وإذ كان محمد على غير قانع بالدخل الضريبى الذى يأتى به النظام التقليدى لإيجار الأرض. قام بانتزاع الأراضى من الملاك الذين كانوا يقفون بينه وبين الفلاح، وتم ذلك قبل إدخال زراعة القطن. وتحولت كل مصر تقريبًا إلى مزرعة حكومية كبيرة وتحول الفلاح إلى وضع القُن. فقد كان يبذر ما يؤمر به وفى الوقت الذى يؤمر به ثم يقدم ما يحصده إلى الحكومة. ولم يكن فى استطاعته أن يبيع محصوله ولكنه كان يجبر على أن يقدم محصوله للدولة بالأسعار التى يفرضونها عليه والتى لم تكن تغطى غالبًا ما يفرض عليه من ضرائب. وإذا استطاع الفلاح عن

طريق التحايل أو المهارة أو القوة الإنسانية الخارقة فى الاقتصاد أو أى شىء آخر، أن ينجح فى تسليم كميات زائدة، كانوا لا يدفعون له نقدًا ولكن بالأجل مقابل الضرائب المستقبلة. ولم يكن متوقعًا أن تستمر مثل هذه الحسابات النادرة طويلا، وهى التى يمكن أن تسبب ارتباك أى محاسب لغرابتها، واستخدمت طرق عبقرية لتجميد أموال الفلاحين، إذ أصبح كل فلاح مسئولا عن ضرائب كل جيرانه فى القرية وأصبحت كل قرية مسئولة عن ضرائب القرى المجاورة لها فى المنطقة وكل منطقة مسئولة عن ضرائب المناطق الأخرى فى المديرية. وبعد سنوات من التهريب والتأخر والاضطهاد والتهديد بالضرب بالسياط، عندما تصل القرية إلى نهاية مواردها وتنهار تحت أعباء الضرائب المفروضة عليها وتلك المفروضة على جيرانها كانت الدولة تصادر مواشى وآلات أهليها. ثم تحول الأرض - قسرًا فى الغالب - إلى فلاح آخر مطلوب منه أن ينجح حيث فشلت الدولة أو أن يدفع من جيبه الخاص. وبذلك تحول الزراع من مرتبة الأقنان دافعى الضرائب إلى مرتبة المشاركين فى المحصول أو العمال الأجراء الذين يحصلون على أجور تجعلهم يعيشون بين سوء التغذية أو المجاعة.

ولقد برروا هذا النظام القاسى بالقول: إن الفلاح كسول وإنه لن يعمل إلا بدافع الخوف من الجوع. ولا شك أن هناك نصيبًا كبيرًا من الحقيقة فى ذلك. فاللامبالاة إزاء دوافع الادخار، إزاء الربح من أجل الربح، هو القاعدة العامة خارج نطاق جزء ضيق من المجتمع الغربى. ومن ناحية أخرى فقد كان بعض المراقبين الأذكياء بمصر فى فترة ١٨٣٠ مقتنعين بأن الفلاح كان يحب المال كأى إنسان آخر، وأنه كان مستعدًا للاستجابة لدوافع الربح كأى إنسان آخر.

وعلى أية حال فقد كان العلاج أسوأ من المرض. وصحيح أن الفلاح المصرى صبور طويل المعاناة ومستعد للخضوع، إلا أن هذه الصفات نفسها تخلق فيه القدرة على العناد بلا حدود. ولقد حطم قصر نظر محمد على وتعطشه الشديد للمال الدوافع عند هؤلاء الذين تبنوا زراعة قطن الجميل مؤملين تحقيق دخل أكبر، وأكد عناد غالبية الفلاحين الذين عارضوا زراعة القطن من البداية، وبضياع كل فرصة فى الحصول على الربح كان الفلاح ينحنى ببساطة لأسياده وينفذ شكليًا ما يطلبون. ولقد هرب كثير من الفلاحين إلى القرى الأخرى أو المدن. فقد كانت السرقة أو الشحاذة أفضل من العمل فى الحقل والكرباج.

ولقد اشتد الهرب من الأرض بسبب السياسة العسكرية للباشا. فللمرة الأولى منذ عهد الفراعنة كان الفلاح مجبرًا على أن يكون جنديًا. فقد كان جيش محمد على فى قمة معاركه الحربية يضم ١٢٧٠٠٠ من الجنود النظاميين و ٤٢٠٠٠ من جنود الاحتياط عندما كان مجموع السكان حوالى مليونين. ولقد تهرب ألوف من الجندية ببتر بعض أعضاء الجسم وهرب آخرون إلى

المدن وإلى سوريا بل وحتى الصحراء. (وقد كان العزاء الوحيد لأشد الفلاحين فقرًا هو عائلته وتحرره من السيطرة المباشرة ومن الاعتقال والثكنات والمصانع)، أما أولئك الذين لم يهربوا بما فى ذلك المشوهين فقد كانوا مطالبين بأن يقوموا بالعمل وأن يدفعوا الضرائب نيابة عن الهاربين. إذ لم يكن الهرب غير القانونى أو الجندية يصلح أساسًا للإعفاء من الالتزامات المالية إزاء المجتمع.

لذلك فقد أعقب الدفعة القوية غير العادية لإنتاج قطن الجميل فى سنواته الأولى عشرات السنوات من التذبذب العنيف. وانهار نوع المحصول وكذلك انهار السعر فى أوربا بشدة. ولم تؤد الجهود التى بذلها محمد على لزيادة الدخل المنهار بزيادة الرقعة المخصصة لزراعة القطن وخفض أجور الفلاحين، إلا إلى زيادة مقاومتهم، وتدهور متزايد فى المحصول. وفى السنوات الأخيرة من حكمه، من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٨، كان المحصول السنوى فى المتوسط حوالى ٢٣٠٠٠٠ هندروديت وهو لا يختلف كثيرًا عن محصول منتصف فترة العشرينات.

وبموت محمد على عام ١٨٤٩ بدأت فترة جديدة من النهوض بمحصول القطن. فلم يكن لدى عباس (١٨٤٩ - ١٨٥٤) طموح سلفه أو أحلامه. وإذ تخلى عباس عن مشروعات جده باهظة التكاليف وخفض قوات الجيش والبحرية إلى جزء من حجمها السابق، استطاع أن يخفض العبء المالى على الفلاحين وأن يعيد عشرات الألوف من الرجال إلى الأرض. وارتفع محصول القطن من ١١٩٩٦٥ هندروديت عام ١٨٤٨ إلى ٦٧٠١٢٩ عام ١٨٥٢، واستقر فى حدود نصف مليون بقية العقد.

ويرجع إلى سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) - عم عباس وابن محمد على - الفضل فى تحويل الزراعة من الشكل الحكومى إلى الزراعة الحرة نسبيًا، ومن نظام السوق المقفلة إلى نظام السوق المفتوحة للقطن. ومن الصعب تبين ظروف هذا التحول. إذ أن المصادر الأوربية تميل من ناحية إلى الخلط بين السياسة غير الرسمية والإصلاحات الدستورية. ومن ناحية أخرى كان أغلب هذه المصادر - وعلى وجه الخصوص الفرنسيين - صاحبة مصلحة فى تقديم سعيد وعهده فى أجمل صورة. لقد تركوا لنا صورة أعدت لساتها الأخيرة بعناية، عن سعيد (المجدد والمحول العظيم).

ومع ذلك فإن النتائج تبدو واضحة. وتحت تأثير اقتناعه جزئيًا وتأثير ضغط الأجانب من الأوربيين عليه سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأرض والفلاحين - نظريًا وواقعيًا - وبالتالى سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشتروا ويبيعوا ما لهم وأينما شاءوا. وأخيرا ألغى مبدأ التضامن فى تحمل الضرائب وألغيت الديون المتأخرة على الفلاحين والتى أصبح من

المستحيل دفعها. وكانت النتيجة هى زيادة العائد من الزراعة المعتنى بها وفتح الأبواب القوية فى الربح فى المستقبل.

وعندما حلت مجاعة القطن العالمية كانت الزراعة المصرية مستعدة لها.

* * *

ومن زاوية أوسع فإن نمو مصر كمركز لزراعة القطن لم يكن إلا جانبًا واحدًا من جوانب نهضة قومية، واستيقاظ عظيم من نوم قرون. وعندما رسا نابليون بسفنه عام ١٧٩٨ عند مصب النيل لم يجد غير قشور المدنية. غير شعب مقيد وبقايا ماض طويل عَفَا عليه النسيان. ولقد كان الماضى منسيًا إلى حد أن زعم البعض أنه عندما أنزل نابليون عربته إلى الشاطئ كان يدخل العجلة من جديد فى مصر. ليس هذا فحسب بل إنه أدخل السياسيين ورجال الأعمال الغربيين من جديد فى مصر.

وفى ذلك كان نابليون بلا شك يمهد لما كان من المحتم أن يقع. فامتصاص مصر فى دائرة المنافسات السياسية والاقتصادية الأوربية كان أمرًا متضمنًا فى الطبيعة العدوانية التوسعية للتكنولوجيا والتجارة الغربية. والعزلة الطويلة التى أعقبت اكتشاف البرتغال للطريق البحرى إلى الهند كانت مستحيلة فى عصر التجار والرأسمالية المالية.

ومن سخريات القدر أن يكون ضعف المراكب البخارية الأولى هو الذى جعل مصر محور الطرق التجارية فى العهد الجديد. فالبخار كان عاجزًا عن منافسة الشراع فى الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح فى الأيام الأولى من استخدام الغلايات ذات الضغط المنخفض والمراوح التى تدار بالبدال. ولكن المراكب البخارية استخدمت بنجاح عظيم فى الرحلات القصيرة فى البحر الأبيض المتوسط والخليج العربى. ولم يكن الزمن الذى توفره الرحلة البخارية متكافئًا مع تكاليفها إلا إذا كانت السلع غالية الثمن بالنسبة لوزنها. وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك دائمًا إمكانية إيجاد طريق سكة حديدية أو قناة لربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض والمتوسط.

وفى عام ١٨٣٠ وضعت شركة الهند الشرقية خطًا للبواخر بين الهند والسويس ليتصل عند الإسكندرية بالمراكب الأخرى الآتية من إنجلترا. وفى عام ١٨٣٤ كان الخطان يعملان ويربطهما نظام دقيق للنقل البحرى. وفى خلال العقد التالى دخلت الميدان أربع شركات من شركات البواخر وانخفضت مدة الرحلة من إنجلترا إلى الإسكندرية من أربعين إلى أربعة عشر يومًا. أما الرحلة البرية التى كانت مرهقة وغير مريحة وخطرة والتى كانت تحتاج ما بين خمسة أيام وثمانية عشر يومًا فقد انخفضت مدتها تدريجيًا إلى ثلاثة أيام. وأحضرت الجرارات البخارية لكى تسحب حاملات الركاب من الإسكندرية عبر ترعة المحمودية إلى رأس الدلتا. وفى عام

١٨٤١ بدأت أول مركب بخارية جاك أولانترن رحلتها بين المحمودية والقاهرة. واستصلح الطريق الصحراوى من القاهرة إلى السويس ليسمح باستخدام العربات. وقد سهلت الفنادق الجديدة ومحطات الطريق، على الرغم من بدائيتها، على المسافر الأوربى احتمال مشقة الرحلة. وأصبح طريق البحر الأبيض المتوسط كله من لندن إلى بومباى يستغرق أربعين يومًا مقابل أربعة أشهر بالمراكب الشراعية حول رأس الرجاء الصالح. وهكذا ازدادت رحلات خط البحر الأبيض بشكل هائل. فبينما كان عدد المسافرين بهذا الطريق ٢٧٥ فى عام ١٨٤٤ ازداد هذا الرقم إلى ٢١٠٠ فى العام التالى ووصل إلى ٣٠٠٠ عام ١٨٤٧.

ولقد تم معظم هذا التحسن بفضل التعاون النشيط من جانب محمد على الذى استهدف أن يجعل مصر دولة قوية، فشجع كل الجهود لإدخال كل «تكنيكات» الحضارة الغربية. وقد أحضر بنفسه متخصصين من أوربا لينظموا ويوجهوا برنامج الدولة فى التجديد. وكان الفرنسيون على وجه الخصوص ظاهرين فى هذا المجال. فتولى كولونيل سيف (أحد المحاربين القدماء فى معارك نابليون) إنشاء وتدريب الجيش المصرى، وتولى بيسون وسيرسى إنشاء البحرية، ونظم كلوت المدارس الطبية الأولى، ووضع لينانت وموجل وآخرون تصميم قناطر الدلتا، وهو سد على النيل يمكن بواسطته رى أكثر مناطق مصر خصوبة على مدار السنة، وساهموا كثيرًا فى إحياء شبكة قنوات الرى والمصارف وحسنوا تسهيلات الموانى فى الإسكندرية والسويس. وإلى هذه المساهمات فى نهضة مصر فى أوائل القرن التاسع عشر تعود دعوى الفرنسيين التقليدية والمعادة دائمًا بشأن قيادتهم الروحية لمصر.

أما عباس فكان أقل ميلا لهذه المشاريع التى كانت خزانة مصر تنوء بعبئها، فطرد أغلب الفنيين الأوربيين الذين أحضرهم محمد على وتخلى عن عدد من المشاريع الهندسية. بما فى ذلك قناطر النيل. وأغلق المدارس المهنية التى أنشأها سلفه. وبالإضافة إلى ذلك فقد عارض عباس دائمًا محاولات رجال الأعمال الغربيين لتوسيع ميدان نشاطهم فى مصر. ومع ذلك فعلينا أن نتذكر أن برنامج عباس فى التوفير والتمصير لم يكن بالعنف الذى صوره السياسيون والمؤرخون الغربيون. فقد شهدت السنوات الأخيرة لعهد محمد على بداية التقهقر عن الخطط الطموحة التى تجلت فى العشرينات والثلاثينات من القرن. لقد أغلقت مثلا بعض المدارس فى أواخر عهد محمد على ولقد مضى عباس ببساطة فى نفس هذا الاتجاه. ولم يكن عباس أيضًا يصدر فى عمله - كما صوره التاريخ - عن مجرد التعصب، مع الاعتراف بأن خبرته فى تدخل الأجانب فى شئون السيادة المصرية قد جعلته شديد الاستياء من النفوذ الغربى حتى قبل تولية الحكم.

ففى التحليل النهائى كانت المصلحة الذاتية تتقدم على العاطفة، ولم يكن لعباس شاغل طوال حكمه غير المحافظة على استقلال مصر. ولهذا الهدف حاول أن يضمن تأييد إنجلترا. ولقد أدت جهود فرنسا لاستخدام تركيا لإعادة التوازن إلى تقوية الروابط مع الدولة التى كان يشعر أنها القوة الكبرى. وفى عام ١٨٥٤ دعا عباس روبرت إستيفنسون لإنشاء أول خط حديدى مصرى من الإسكندرية إلى القاهرة.

وكان سعيد - خليفة عباس - على العكس من ابن أخيه الانعزالى العبوس فى جميع النواحى. كان سعيد ودودًا يتظاهر بالثقافة، وقد تعلم من أساتذته الإعجاب بالحياة الغربية. والحقيقة أنه أحب هذه الحياة أكثر من اللازم. فقد كان يقبل اقتراحات أصدقائه الأوربيين بلا حذر، وأخذ على عاتقه أكثر مما يستطيع هو أو مصر تحمله. وبعض مشروعاته لم تثمر أبدًا، والبعض الآخر تم فى عهد خليفته إسماعيل. ومع ذلك فإن عهده كان يتميز بالعودة إلى التمدن الغربى الذى شجعه محمد على.

وفى عام ١٨٥٤ حل التلغراف الكهربائى محل السيمافور على طول الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة، وفى عام ١٨٦٢ اتصلت أفريقيا بأوربا بالبرق عن طريق القسطنطينية ومالطة. واستكمل خط السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة الذى بدأ فى عهد عباس فى عام ١٨٥٦، وفى فترة ١٨٥٦ - ١٨٥٨ أنشىء خط آخر من القاهرة إلى السويس فاستكمل بذلك الاتصال البرى بين أوربا والهند وبلغ طول هذا الخط الحديدى ٢٤٥ ميلا من القضبان الحديثة وإن كان لهذا الخط من الناحية التجارية والسياسية أهمية تفوق طوله. وفى الوقت نفسه عمل سعيد على تحسين شوارع الإسكندرية إذ أن الطرق غير الممهدة ووسائل النقل الأولية جعلت المسافة القصيرة من المركب إلى محطة السكة الحديد أبهظ فى تكاليفها من آلاف الأميال من المياه التى تفصل مصر عن أوربا.

ولم يهمل سعيد مسألة النقل المائى، فقد عمق وطهر المحمودية وهى الترعة الحيوية الرئيسية التى تربط النيل بميناء الإسكندرية؛ لقد كانت من السوء بحيث أعيد إنشاؤها تقريبًا. وأصلح ووسع ميناء السويس، كما قام بإنشاء وتمويل شركة تتولى تيسير القوارب التجارية فى النيل من ترعة المحمودية، وشجع شركة البواخر المجيدية على العمل فى البحر الأحمر وشرق البحر الأبيض المتوسط. وأهم من ذلك كله فقد كان سعيد هو الذى منح فرناند دى ليسبس الامتياز لحفر قناة السويس.

ولقد تعرضنا من قبل لأهمية إصلاحه الضريبى وتخفيفه سيطرة الدولة فى الريف بالنسبة للزراعة، إلا أن جهوده لإحلال الحوافز الإيجابية على التحسين المادى - عند الفلاح - بعد

رفع القيود كانت أقل نجاحًا. فقد استخدم عمل ألوف الفلاحين وثروات ضخمة لإتمام القناطر الخيرية، ولكن أغلب المال والرجال تحول إلى عملية تقوية المنطقة وعمليات أخرى غير ضرورية إلى درجة أنه في نهاية عهد سعيد عام ١٨٦٢ كان السد ما زال عديم الفائدة. ومع ذلك فبفضل بعض أقارب سعيد - الذين يبدو أنهم عوضوا الحجر السياسى المفروض عليهم بمشاريع زراعية - عرفت الزراعة المصرية طلمبات الرى البخارية والمحاريث البخارية وأنشئت المزارع النموذجية واتسعت المحالج واستحضر المتخصصون الأوربيون لتعليم الفلاح الزراعة الجيدة.

وبواسطة هذا التشجيع ارتفع الإنتاج الزراعى كما ارتفع التصدير ليلبى الطلب المتزايد على الآلات والمنتجات الصناعية الأوربية الأخرى. وفى خلال خمس السنوات ١٨٥٠/١٨٥١ - ١٨٥٤/١٨٥٥ - بلغت صادرات مصر حوالى ٢.٣٢٩.٦٠٠٠ جنيه إنجليزى، وفى السنوات الخمس التالية كانت الصادرات ٣.٩٥٤.٢٠٠ جنيه إنجليزى. أما الواردات فقد ارتفعت من ١.٩٨٥.٦٠٠ جـ.ك. إلى ٢.٧٠٦.٤٠٠ جـ.ك. ومن خفايا الأسواق والمصادر التجارية الضعيفة ارتفعت مصر عام ١٨٥٠ إلى دولة تجارية ذات أهمية كبيرة، وهى إن لم تكن دولة من الدرجة الأولى إلا إنها كانت تتقدم بسرعة.

وفى الوقت نفسه ازدهر طريق الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط إلى الهند، ولأول مرة منذ العصور الوسطى أصبحت الإسكندرية إحدى موانى العالم الهامة. إن هذه المدينة القديمة التى كانت تملك الميناء الوحيد فى مصر حيث تستطيع أن ترسو المراكب البحرية الأوربية قد نمت من مدينة صغيرة راكدة. سكانها حوالى ١٠.٠٠٠ وقت الغزو الفرنسى إلى مدينة كبيرة مزدحمة بالسكان يبلغ تعدادها ١٥٠.٠٠٠ حوالى عام ١٨٥٥. ولقد فاق عدد السفن التى كانت تمر بها وخاصة فى مواسم الازدحام التى تعقب الحصاد كل إمكانيات الميناء بل وحتى قدرة شعب يتزايد بهذه السرعة.

لقد كان الميناء يشبه غابة من الأشرعة والمداخن وخليط من المراكب الشراعية والمراكب الصغيرة من مداخل وخلجان البحر الأبيض المتوسط إلى المراكب ذات الصوارى العالية والمراكب الشراعية الكبيرة من جنوا وتريستا - إلى السفن الأسكتلندية، من المراكز التجارية القديمة فى الشرق الأدنى إلى السفن التجارية القوية من ليفربول ومرسيليا إلى القوارب الصغيرة المصرية. وكانت أرصفة الميناء مزدحمة إلى درجة كبيرة، بالات القطن مكومة بدون نظام. صناديق الآلات، عفش المهاجرين، صناديق ملابس وأقمشة، صناديق الشاى، أكياس التوابل وجوالات الحبوب - كل منتجات وأمتعة الشرق والغرب تلتقى وتفترق عند مفترق طرق تجارة العالم - كل شىء مبعثر على الأرصفة والأرض الترابية. يثقل السائقين وأصحاب العربات الذين

يحاولون دون جدوى أن يجعلوا الحيوانات والرجال تقوم بما كان ينبغى أن تقوم به عربات النقل والأوناش.

وفى خلال أكثر من نصف قرن بقليل، تقدمت مصر شوطًا كبيرًا. فالدوامة الهادئة التى خلقتها قرون التاريخ قد التقت بتياره المتدفق واندفعت لكى تعوض ما فاتها. وعندما جاءت مجاعة القطن كانت مصر قد أصبحت على أبواب ثورة اقتصادية.

من النادر ألا ترتبط الفرص بالطموح، ولا الثروة بالشهرة، ولا الذهب بالجشع. ومع دخول محاسن ومساوئ التمدن الغربى فى مصر دخلت أفضل وأسوأ عناصر أوربا والبحر الأبيض: أصحاب البنوك والمرابون، والتجار واللصوص، السماسرة الإنجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزئبقيون، موظفون لكاتب الشركات الجديدة وعاهرات فى ميدان القنصلية فى الإسكندرية، باحثون منقطعون لمعابد أبيدوس والكرنك، وقتلة ورجال أسرار فى حوارى القاهرة.

وعندما جاء نابليون إلى القاهرة عام ١٧٩٨ كان هناك أقل من مائة أوربى يقيمون فى مصر، وأغلبهم تجار فى مراكز مثل الإسكندرية ودمياط. وكان هؤلاء يعيشون فى أحياء مغلقة إذ المسيحى فى عهد المماليك كان يعتبر مخلوقًا أقل درجة، منبوذًا لا يحتمل وجوده إلا على أساس عزلته. وعندما يخرج الكافر من حارته يعرض نفسه لإهانات المارة الذين كانوا يعرفونه بسهولة من ملابسه المفروضة عليه، والحمار الذى كان يفرض عليه ركوبه. وحتى إذا بقى فى منزله كان معرضًا للتحقيق من السلطات التى كانت تعتبر وجود الإفرنج مجرد تنازل من جانب المصريين الكرماء. وفى السنوات التى سبقت الغزو الفرنسى كانت التجارة الأوربية مع مصر تحتضر وبدأت الشركات الغربية تغلق متاجرها وتنقل تجارتها إلى أماكن أكثر صداقة ومحبة.

وبعد عام ١٧٩٨ تغيرت الأحوال بالطبع. فلم يكد الغربى يثبت قوته الحربية حتى نسيت (عيوبه) الدينية وارتفع من المرتبة السفلى إلى مرتبة مساواة المسلم بل وحتى التفوق عليه. وبدأ الود يعود بطيئًا فى أول الأمر، ثم أخذ ينمو بسرعة بازدياد إنتاج القطن واتساع التجارة المصرية معه. وأصبحت الإسكندرية تضم عام ١٨٣٧ أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا والشرق الأدنى. وفى عام ١٨٢١ - أول عام لقطن الجميل - كان هناك بيت واحد إنجليزى لتجارة القطن فى المدينة، وفى عام ١٨٣٧ كانت هناك تسعة بيوت وفى عام ١٨٤٣ كان أكثر من مائة مواطن إنجليزى يقيمون بصفة دائمة فى المدينة.

ولقد جاءت السنوات الأخيرة لعهد محمد على بما فيها من ضغط للنفقات، ثم معاداة عباس للغرب فعكست هذا الاتجاه مؤقتًا. فقد غادر البلاد أغلب الفنيين الأوربيين إما اختيارًا أو بالأمر، وحتى رجال الأعمال (الذين كان اهتمامهم بمصر يزداد والذين كان نشاطهم محل حماية قنصلياتهم) تخوفوا من عداء الباشا. ولكن عهد سعيد أزال هذا الشبح المخيف. وبمجرد سماع خبر موت عباس جاء من كل بقاع أوربا المحتالون والباحثون عن الذهب وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة. وفى الفترة ما بين عامى ١٨٥٧ و ١٨٦١ دخل البلاد حوالى ٣٠,٠٠٠ أجنبى كل عام.

ومع ذلك فقد كان إنشاء قناة السويس ورواج القطن هما العاملان اللذان ترابطا فجعلا من هذا التيار إعصارًا. وفى عام ١٨٦٢، دخل مصر ٣٢,٠٠٠ أجنبى بما فى ذلك الزائرون، ثم ٣٤,٠٠٠ فى عام ١٨٦٣، ثم ٥٦,٥٠٠ عام ١٨٦٤، ٨٠,٠٠٠ عام ١٨٦٥ واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ فتوقف هذا الاتجاه وهبط الداخلون إلى ٥٠,٠٠٠.

وبعض هؤلاء الزائرين والمهاجرين ذهبوا مع النيل إلى القاهرة وما بعدها. ولكن الغالبية العظمى منهم استقرت فى الإسكندرية، المدينة المزدحمة التى كان معظم سكانها هم الأوربيين وخدمهم وأتباعهم وموظفيهم. ولقد كانت الإسكندرية مدينة قبيحة مليئة بالعشش والمساكن الحقيرة، شوارعها ضيقة وملتوية ومظلمة يعلوها التراب فى فصل الجفاف ويملؤها الطين عند نزول المطر، وأهلوها يتخاطفون الفطائر التى يغطيها الذباب أو يبيعون المياه الضاربة إلى الملوحة. والكلاب المسعورة تنبح خلف الأطفال العراة والأجانب يركبون الحمير ليحافظوا على نظافة أقدامهم، لم يكن هناك ما يجذب الإنسان، فليس هناك شىء مجلوب ليخفف من وطأة المنظر، لا أثر من آثار مدينة الإسكندرية العظيمة، ولا برج أو منارة من منارات عهد الإسلام الذهبى. وليس هناك غير ميدان القناصل بنافوراته المائية وأنواره الغازية وأرصفته وواجهات متاجره التى تثير الانقباض بتقليدها الرخيص لبعض الميادين الحديثة فى باريس أو روما. وفوق كل ذلك وفى كل مكان توجد الرائحة الكريهة للقاذورات ومخلفات الإنسان التى تكوم أمام المنازل حتى تملأ الطريق، ثم تنقل إلى الشاطئ حيث تلتقى بنسمة البحر وهى تحلق فوق المدينة.

إن الإسكندرية لم تكن بالمكان الذى يجذب الزائر الحساس القادم من دولة أكثر تحضرًا. ولكن الإسكندرية هى البلد الذى فيه المال، وقليلون هم الذين كانوا يرغبون فى التضحية بجيوبهم بسبب ما تشمه أنوفهم. وباستثناءات قليلة كان القادمون جميعًا مجموعة انتهازية شديدة المراس خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها. ولقد كان هؤلاء إذا قيسوا بالمستوى الأوربى للتربية والأخلاق - عديمى الإحساس ليس عندهم شعور بالعائلة

أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتى الشيء وإنما يهتمون بشيء واحد: كم؟. وفى أى مجتمع محترم لا يجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه، أما فى دوائر الإسكندرية فكلهم لا يترددون فى أن يفعلوا ذلك.

وإذا كان الأعضاء «الصالحون» من المجتمع الأوربى فى مصر ذوى أصل مشكوك فيه فإن جمهرة المهاجرين كانوا من حثالة البحر الأبيض المتوسط. فالموانى المزدحمة وقرى مالطة وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت الفائضين من أطفالها الفقراء والعاطلين والساخطين إلى أرض المال الوفير. وكل هؤلاء اندفعوا إلى الإسكندرية حيث كانوا يشرفون على أعمال الخدم المحليين ويلبون احتياجات وملذات وشهوات الرواج، يديرون المحلات والحانات فى الحوارى والمطاعم والمحالج وكازينوهات القمار والفنادق وبيوت الدعارة، وكثيرون منهم كانوا عمالا بالمعنى الحقيقى - ينشأون كالمتطفلين على الرخاء المحيط بهم، ويتدافعون على العظام التى تسقط على الأرض أو يسرقون فتات الموائد.

وفى كل ذلك كان تشابه الإسكندرية والمراكز الأخرى للتجارة الأوربية فى الشرق أمرًا واضحًا. فكل ميناء بحرى يحتوى على عناصر مشبوهة وعلى حثالات - (أنتورب مثلا أو مرسيليا أو نابولى) ولكن إذا قورن عدد هؤلاء بعدد السكان وحجم التجارة فى الموانى جميعًا سنجد أنه لا يوجد فى أوربا ما يشبه هذه المستعمرات البيضاء القذرة الزاحفة إلى بلدان الشرق، حيث تتوافر مزايا سياسية ونفسية ليست معروفة فى البلاد الأصلية. لقد كان شاطئ التجارة الأوربية الممتد مليئًا بالعناصر الطافية فوق سطح المجتمع الغربى.

وحتى عهد قريب جدًّا كان الغربيون يتمتعون بمركز ممتاز فى بلاد الشرق المتخلفة الضعيفة.

وعند رعايا الدول الكبرى عبر البحار كانت مصر فى القرن التاسع عشر فى الحقيقة أرضًا مستعمرة حتى وإن كانت شكلا مستقلة سواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبارها ولاية فى الإمبراطورية العثمانية المستقلة. وعلى هذا الشبح البائس للأمة المصرية كان الرجل الإنجليزى أو الفرنسى أو البروسى أو النمساوى يخطو مزهوًّا مطمئنًّا إلى أن كل ما يصنعه ستحميه القوة.

إن مبدأ الامتيازات الأجنبية للغربيين فى الإمبراطورية العثمانية يرجع إلى قرون عديدة فى الماضى. فقد أكد وقنن إعلان سليمان العظيم (عام ١٥٣٥) فى الواقع ما كان يجرى فعلا من محاكمة الرعايا الأوربيين وفق قوانينهم الخاصة. وقد نشأ هذا النظام من المفهوم القائم على أن القانون شيء شخصى أكثر منه متعلقًا بالأرض. أضف إلى ذلك شعور الأوربيين بأنه لا ينبغى أن

يتوقع أحد أن يعيش المسيحيون ويتاجروا مع بعضهم البعض وفق قوانين المجتمع الإسلامى الغريبة.

وبمرور الوقت تحولت المزايا التى منحها السلاطين تباعًا للأوربيين إلى حقوق مكتسبة. وفوق ذلك كان غموض نصوص الامتيازات الأجنبية قد جعلها تعكس لا المبادئ التى قامت عليها فحسب وإنما ميزان القوى بين الحكومة المحلية والرعايا الأجانب فمثلا نجد أنه فى الشئون المدنية كان الغرض من فرمان سليمان العظيم أن يكون القانون الأوربى هو الفيصل فى المنازعات بين الأوربيين فقط. أما المنازعات بين الأوربيين وأهالى البلاد فكانت تحسمها المحاكم العثمانية. (وفى الواقع كانت تلك المحاكم تتكون تقليديًّا من المسيحيين والمسلمين). وسرعان ما تعلم الغربيون أن وضعهم أفضل أمام محكمتهم القنصلية. ولم يكد يحل القرن التاسع عشر حتى كانت المحاكم المختلطة نادرًا ما تحاكم أوربيًّا. وبالمثل فى النواحى الجنائية كان القانون ينص على أن الجرائم التى يرتكبها أوربيون ضد أهالى البلاد يجب نظرها أمام المحاكم الإسلامية. ولكن الممارسة سرعان ما أنشأت حق الأجنبى فى أن يحاكم أمام سلطته القنصلية. ولما كان أداء الواجبات البوليسية العادية مشلولا بالحصانات شبه الدبلوماسية الممنوحة لأشخاص ومنازل ومنشآت الأجانب أصبح من المستحيل أن يمس أجنبى إلا إذا قبض عليه متلبسًا.

ولم يكن هناك مكان فى الإمبراطورية أسيء فيه استعمال هذه الامتيازات مثل مصر. فإلى جانب الامتيازات العادية التى يتمتع بها الغربى بفضل القوة العسكرية لدولته كان هناك الضعف السياسى الخاص للحكم فى مصر. فالاستقلال الذاتى المشوب بالخضوع لأسرة محمد على، (خوفها من تدخل الأتراك من ناحية ورغبتها فى سلطة أكبر من ناحية أخرى) قد جعلها حريصة على إرضاء الأوربيين، وبالتالى معرضة لضغطهم.

وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الوالى غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد إنزال العلم القنصلى كان كافيًا لأن يجثو على ركبتيه، أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها. ولم يكن أغلب القناصل مستعدين فحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها، ولكنهم كانوا يدافعون عن أى شخص سواء أكان أجنبيًّا أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال. فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية، الدائمين والمؤقتين، وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو جنسية.

وفوق ذلك عرف الغربيون فى مصر كيف يستغلون قوتهم لا للدفاع عن أنفسهم فحسب وإنما ليدعموا مراكزهم ضد أهالى البلاد أو الحكومة المصرية. وكانت خزانة الخديو هدفًا مغريًا. وتنافس القناصل فى التقدم بأغرب المطالب غير المعقولة - نيابة عن مواطنيهم أو من يحمونهم - فى مقابل عمولة أو نسبة من الغنيمة.

وهكذا أصبحت مصر ميدانًا للنهب. فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح كعذر للإغارة على خزانة الوالى. فإذا سُرق شخص بسبب إهماله هو فإن الحكومة هى المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن. ثم يطالب بالتعويض. وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب بإهماله فى جنوحه فإن الحكومة هى المخطئة لأنها تركت رمالا على الشاطئ فى تلك الجهة، ثم يطالب بالتعويض. وفى إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين (واسمه كاستيلانى) بمساعدة حكومته فى انتزاع مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ فرنك على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقًا من شرانق الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة.

وكان سعيد يواسى نفسه بالضحك حتى لا يبكى. ومما قيل إنه فى إحدى المناسبات قطع حديثه مع أحد رجال الأعمال الأوربيين لكى يأمر خادمه بإغلاق النافذة وقال: «وإذا أصيب هذا السيد بالبرد فسوف يكلفنى ذلك ١٠٠٠٠ جنيه إنجليزى».

وعلينا أن نقول فى إنصاف إن بعض الأسس التى بررت إنشاء الامتيازات الأجنبية فى الأصل كانت ما تزال قائمة فى القرن التاسع عشر. فلم يكن من السهل على الأوربى أن يعامل معاملة حسنة من البوليس المصرى أو يحاكم محاكمة عادلة فى محكمة إسلامية. ولقد كانت هناك آنذاك كراهية شديدة للأجانب. ولم يضع الأمل أبدًا فى مجىء اليوم الذى يمكن فيه طرد الذمى من مصر أو إرجاعه إلى عزلته وذله القديم. وكان الأهالى يتطلعون فى كل حاكم إلى قيادة فى حرب صليبية تطهر البلاد. وأصبح كل تغيير فى أسرة حاكمة علامة بدء فى أعمال الشغب ضد المسيحيين.

ومن ناحية أخرى فإن كثيرًا من عداء المصرى للأجنبى كان رد فعل إساءات الأجانب. فعجرفة الذمى كانت تثير المسلم. ولقد عمق من هذا الاحتكاك الكامن فى الموقف الوضع الاقتصادى والاجتماعى لكل من الطائفتين. فقد كان معظم الأوربيين أصحاب الأعمال – رؤساء – بكل ما فى الأوربى من ضجر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى الأبطأ والأقل دقة، أو كان بعض الأوربيين بروليتارين ليس لهم عزاء إلا التفوق المزعوم على السكان المحليين. والجميع تقريبًا كانوا مقتنعين بتعصب المسلم وبربريته ويتصورون أنهم كالنائمين على فراش من نار الكراهية المتقدة المستترة، على أهبة الانفجار لولا التهديد بالعقاب. ومن ناحية أخرى فإن أغلب المصريين الذين اتصلوا بالأجانب الأوربيين كانوا إما موظفين حكوميين عاجزين عن أداء وظائفهم أو مصابين فى كرامتهم بسبب حصانة الأجنبى، أو خدمًا وعمالاً وشحاذين ولصوصًا، كلهم فى حالة فقر مدقع، وجدوا من السهل ترجمة شكواهم من أحوالهم إلى كراهية للكفار.

ولقد عكس تصرف الحكومة نفسها بعض هذا العداء، فمن الخطأ تصوير الحكومة المصرية ضحية هادئة للاستغلال الغربى. فقد كان محمد على وخلفاؤه راغبين فى استخدام الأوربيين كما كان الأوربيون راغبين فى استخدامهم. وكانت الحكومة تضرب التجار الأجانب بعضهم ببعض وتفضل (الاتفاقات) الخاصة على مفاوضات السوق الرسمية. وكان من الطبيعى أن تؤدى أساليبها الخاصة فى المال والتجارة إلى المنازعات، كما كان فساد موظفيها واستعدادهم للرشوة بمثابة دعوة للخبث والمكر من جانب الغربيين.

وحتى عندما تدافع الحكومة عن نفسها عن جدارة ضد الغش والسلب فإنها كانت تلجأ غالبًا إلى أساليب قاسية بل وغير أمينة، الأمر الذى يعرضها لإساءات جديدة.

وواضح أنه فى مثل هذا الموقف لم تكن صفحة أحد الجانبين بيضاء تمامًا أو سوداء تمامًا. فالخطأ يتغذى على الخطأ.

ومن العدل كذلك أن نبين هنا أن الدول الغربية لم تكن تتساوى فى تصرفاتها غير المبدأية مع الحكومة المصرية. فقد كان الكثير يعتمد على أخلاق القنصل ورجاله. وبعض هؤلاء كانوا مرتشين بشكل مخز وبشعين فى جشعهم، إلى درجة أن سعيدًا - كما يقال - كان يرتعد خوفًا من رؤية المندوب الفرنسى (ساباتيه)، وآخرون بذلوا ما فى وسعهم للتوفيق بين سلوكهم وقوانين المساواة العادية. وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرعون بهذا السلوك مصالحهم، إن لم يكن مصالح الآخرين.

ولقد كانت لسياسة حكومة بلادهم أهميتها أيضًا. ففى بعض البلاد كانت وزارة الخارجية أشد فسادًا من مندوبيها بالخارج. فهناك حالات معروفة لبعض الموظفين فى وزارة الخارجية، وفيها يتجاهلون اعتراضات قنصلهم فى الإسكندرية ويأمرونه بتأييد دعاوى مالية مغشوشة. غير أن وزارة الخارجية فى أوربا كانت غالبًا لا تبالى بما يحدث وتعتبر الامتيازات الأجنبية بكل مبالغاتها أمرًا لا يمكن تجنبه بل خاصية ضرورية للسياسة والنشاط المالى فى منطقة متخلفة. وعلاوة على ذلك فإن طول المسافة جعل من الضرورى منح الوكلاء فى مصر حرية تصرف واسعة. ولم تتنصل من مبالغات الامتيازات الأجنبية إلا دول قليلة - إنجلترا على وجه الخصوص والولايات المتحدة بدرجة أقل - رأت فى مفهوم الحماية ذاته إساءة وافترضت أن من الواجب أن تحكم دعاوى مواطنيهم فى مصر نفس المبادئ التى تحكم هذه الدعاوى فى بلادهم الأصلية.

إلا أن النقطة الهامة للمؤرخ هى أن أعظم النوايا الطيبة كانت عاجزة عن أن تغير منطق الموقف. فما دام قد أصبح مستقرا لدى الجميع فى مصر أن سمعة القنصل والأمة التى يمثلها

مرتبطة بنجاحه فى الدفاع عن مصالح رعاياه، وأن «يدًا من حديد فى قفاز من حرير» هى اللغة الوحيدة التى يفهمها «التركى». كان لابد أن يزداد الضغط على الحكومة المصرية إلى أقصى الحدود. ومن الشائع فى الغرب التحدث عن عقدة «الإبقاء على ماء الوجه» عند الشرقيين - كما لو كان الغربيون قد تخلصوا من هذه العقدة! - ومع ذلك فإن ممثلى الغرب فى مصر فى القرن التاسع عشر، كما فى جهات أخرى حيث لماء الوجه أهميته - كانوا شديدى الحساسية فى هذه المسألة. والدولة الحديثة أو الصغيرة مثل الولايات المتحدة وسردينيا كانت مصممة على أن تظهر بمظهر لا يقل أهمية عن مظهر بريطانيا أو فرنسا، وكان قنصلا بريطانيا وفرنسا يراقبان بعضهما البعض حول هذه المسألة.

ومع ذلك فإن كل هذا الاستخدام السيئ للحماية أو المبالغة فى التعويضات لم يكن إلا جزءًا من القصة. فهؤلاء الأجانب، الذين كانوا سعداء بنهب الخزانة عندما يقاسون من إساءة حقيقية أو وهمية، كانوا يسعون إلى الحصول على الأموال الصغيرة. أما النهب الحقيقى الكبير فقد تمثل فى العقود والامتيازات لبناء المرافق العامة وإنشاء الخدمات العامة وشراء المؤن واستغلال المناجم. وبعض هذه المشاريع كانت قانونية مثل الشركة التى أسسها فى عام ١٨٥٧ فرنسى اسمه كورديه لد أنابيب المياه النقية فى الإسكندرية أو خطوط الترام التى أنشأتها شركة إنجليزية عام ١٨٦٠ لتربط الإسكندرية بحى الرمل الجديد. وبعض هذه المشاريع لم تكن إلا غشًا. وبعض المشاريع كان كبيرًا ودائمًا مثل قناة السويس، والبعض كان قصير الأجل. ولكن جميعها كانت تستهدف أكبر استغلال لاحتياجات مصر وتفرض شروطا من جانب واحد وتتقاضى رسومًا خيالية. إن كل هذه المشروعات تستهدف الحصول على أرباح استثنائية بل خيالية. على الرغم من ضرورة الاعتراف بأن النتائج لم تكن دائمًا فى مستوى التوقعات. وغنى عن البيان أن كل هذه الشركات لم تتوقع أية خسارة، فالأجنبى الذى يستثمر فى مشروعات مصر لم يكن يقصد المخاطرة بأمواله. فإذا لم يكن العائد كافيًا فثمة طرق كثيرة لإقناع الوالى بأن يضيف الفرق إلى دينه أو إلى شعبه وأن عليه أن يعمل على إنقاذ ضيوفه.

ذلك أن الأجنبى - بالرغم من كل مساوئه - كان شيئًا لا يمكن الاستغناء عنه. فالمجتمع المصرى لم يكن يحتوى على المقاولين والمستثمرين والمهندسين القادرين على تحقيق ثروة اقتصادية، أو يملك القيم التى تشجع تجنيد رجال الأعمال والفنيين التقدميين. إن الأوربيين هم وحدهم القادرون على تقديم رءوس الأموال والمهارة القادرة على تطبيق «تكنيكات» وإنشاءات الحضارة الغربية. ولقد كان الأوربيون يعرفون هذه الحقيقة أيضًا ويستغلونها إلى أقصى الحدود.

ولقد ارتبط هذا العدوان على الخزانة المصرية إلى درجة كبيرة بالطابع الخاص للمجتمع والاقتصاد. فالحكومة كانت تتركز كلها تقريبًا حول الوالى وعائلته، والوالى رجل ذو سلطان

ومظاهر بلا أدنى مفهوم عن جهاز دائم مستقل يحمى القانون. ولم تكن أجهزة الحكومة تعبر عن وظائف عامة تؤديها، وإنما ممتلكات خاصة يستغلها القائمون بالحكم ويحصلون منها على ما يستطيعون.

وبشكل عام كان مركز الشخص أو سمعته لا يعتمد على منجزاته أو كفاءاته وإنما على علاقاته العائلية وأصله.

والنتيجة أن النجاح فى سباق المشروعات المصرية الكبيرة لم يكن من نصيب الأرخص أو الأسرع فى الإنجاز أو الأنسب فى شروطه وإنما كانت من نصيب من يعرف الوالى منذ الطفولة. أو من نصيب التاجر الذى يتناول الطعام مع وزير الأشغال العمومية، أو المقاول الذى ينام مع عشيقة الوزير. وفى المستويات العليا من السلطة الحكومية كانت الصداقة والنفوذ تشترى بالخدمات التى تأتى فى الوقت المناسب وباللطف اللبق والهدايا ذات الذوق. أما بالنسبة للموظفين الصغار فقد كانت الرشاوى المكشوفة تؤدى نفس المهمة.

وبالطبع كان الكثير يتوقف على شخصية الباشا الحاكم. فقد كان محمد على يقبل مبدأ العمل القائم على الصداقة، ولكنه لم يكن رجلا هينًا. فعلى الرغم من عطفه على بعض التجار بذل محمد على جهودًا جدية لكى يبيع القطن المصرى على أسس غير شخصية على أساس المزاد. وقد ذهب إلى أبعد من ذلك، ففى إحدى المناسبات حاول أن يفرض سعرًا محددًا على بيوت القطن فى الإسكندرية. ولكنها وجدت أن السعر غال ورفضت الشراء، فقام الوالى بشحن البالات مباشرة متجاهلا المصدرين العاديين. وبينما فشلت هذه المحاولة وعاد بيع القطن إلى نظامه العادى بما فيه من نفوذ ومحاباة ومؤامرات وبكل ما يقدمه هذا النظام من فرص الرشوة والفساد إلا أن احترام الأجانب للوالى ظل قويًا. ولقد ظل محمد على - حتى يوم وفاته - قادرًا على أن يضع ضيوفه فى مكانهم المناسب.

غير أن خلفاءه لم يكونوا فى مستوى نجاحه.. ويعود هذا إلى ازدياد الضغط الغربى عليهم من ناحية، فضلا عن أنهم لم يكونوا فى مستوى قوته وشخصيته. ومن ناحية أخرى فقد كانت تنقصهم القوة القادرة على الصمود. وربما كان عباس - فى خوفه واحتقاره لكل ما هو أجنبى - أقل تعرضًا لغواية الأجانب من جده، إلا أنه كان فى نفس الوقت أقل مقاومة لتهديداتهم. وعندما تولى سعيد الحكم فُتِحت الأبواب على مصراعيها. كان سعيد طيبًا ودودًا وإن كان ينقصه ذكاء محمد على وإرادته القوية. ولقد كان حريصًا على أن يرضى ضيوفه، وقد جعله عجزه عن أن يقول (لا) فريسة سهلة لمجموعة ماهرة من المتملقين لم يعرفها قصر حاكم من قبل.

ولم تكن عند سعيد أدنى فكرة عن قيمة النقود. فقد كلفه تزيين إحدى حجر الاستقبال في قصر عابدين عشرة ملايين فرنك. وفي بعض الأحيان يمكن أن نعرف ماذا اشترى سعيد بالنقود - مثلا تلك الأسرّة الستة الرائعة الفضية الكهربائية التي تكلف كل واحد منها ألفين من الجنيهات وقد أمر بها عباس بمناسبة زواج ابنه واشتراها سعيد لأسباب لا يعلمها إلا الله، وقد عرض الصانع الفخور أحد هذه الأسرة في لندن ووصفته جريدة التايمز بالتفصيل. أما في معظم الأحيان فليس لدينا إلا أن نخمن أين ذهبت الأموال. فتلك المجموعة من أواني الشرب مثلا التي تكلفت مائة ألف دولار - هل كانت مزينة بالمجوهرات؟ - هل كان عددها مئات؟ أو هل كانت أواني خرافية تظل دائمًا مملوءة؟ إن الأرشيف لا يقدم إلا تفاصيل قليلة من هذه الصفقات - مجرد فاتورة أو سطر في كشف حساب مقاول - والباقي متروك لخيال كل منا.

ولكن الخيال يعجز عن فهم سذاجة وضعف وغباء رجل مثل سعيد. ففي إحدى المناسبات اشتكى إيطالي يدعى برافاي من قلة تقدير شيء معين بالليرة الإيطالية فطلب منه سعيد أن يجعل المبلغ بالجنيه الإنجليزي! وبينما كان دائنوه المكرة يقدمون له القروض بأسعار خيالية كان هو يقرض أصدقاءه بدون فائدة. وفي بعض الأحيان يرفض استرداد الدين نفسه. وكان سعيد ينصت للناس أكثر من اللازم. فليس عنده اقتراح يمكن رفضه لبعده عن الواقع. وليس عنده مقاول يمكن استبعاده لسمعته السيئة، وكان لسانه شديد التورط، فالوعود تبذل بسهولة، أما السداد فقد كان غاليًا.

وبلغ الأمر إلى حد أن سعى البعض للحصول على امتيازات مشروعات على الرغم من عجزهم عن الوفاء بها. بل وعلى أساس هذا العجز في الحقيقة. فقد كان من المؤكد أن كل عقد يلغى - أيًا كان سبب الإلغاء - له تعويض، وأي تعويض فأحد المتقاضين (كان في آن واحد تاجرًا يونانيًا وحماية فرنسية وقنصلا عامًا لبلجيكا) طالب بثلاثة ملايين جنيه وذلك لأن سعيد رفض أن يعترف بكلمة شفوية يزعم أن محمد على أعطاها له منذ أكثر من عشر سنوات تمنحه حق نقل البضائع في منطقة الترانست إلى خليج السويس. وقبل أن تنتهي حملة الإتاوة والمطالبة والضغط قبل سعيد مسرورًا أن يدفع ثلاثة ملايين فرنك كتعويض. ولم يكن هذا المبلغ إلا شيئًا تافهًا بالقياس إلى العبء الذي فرضه امتياز قناة السويس بعد ذلك على مصر.

وعندما حلت مجاعة القطن كانت مصر ميدانًا مفتوحًا للصيد، وكان ادوارد ديرفيو أحد هؤلاء الصيادين.